**جمهورية العراق**

 **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

 **جامعة البصرة**

**مركز دراسات البصرة والخليج العربي**

**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة قطر**

**خلال المدة (1989-2013)**

**إعداد الباحثتين**

**المدرس المدرس**

**ساهرة حسين زين الثعلبي سكنه جهيه فرج الثعلبي**

**علوم إحصاء علوم اقتصاد**

**1436هـ 2015م**

**الملخص:**

 حظي مفهوم الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير مباشر باهتمام كبير خصوصا في العقدين الأخيرين لما يوفره من مزا يا ومنافع اقتصادية كبيرة سواء بالنسبة للدول المستثمرة أو الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي على حد سواء.

 يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المواضيع الحديثة نسبيا فيجمع معظم الاقتصاديين على الدور الكبير الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمارات في تطوير القدرات الإنتاجية للبلدان المضيفة له، ونتيجة للآثار الايجابية لهذا النوع من الاستثمار فقد وفرت الدول المضيفة كل الإمكانيات بهدف تشجيع أكبر الشركات العالمية على الاستثمار في أراضيها، كما عملت جاهدة على تهيئة الظروف المناسبة كإلغاء الحواجز الجمركية و تسهيل مختلف الصعوبات الإدارية التي تساعد على زيادة إقبال المستثمرين الأجانب .

 تتناول هذه الدراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر لمعرفة الجهود المبذولة من طرف الدولة لاستقطابه ورفع حجم تدفقاته اللازمة لتنمية اقتصادها الوطني.

فهدفت الدراسة إلى تحديد مدى فائدة وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة وتقويم أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الناتج الوطني الإجمالي في دولة قطر خلال المدة (2013-1989).

 وخلصت الدراسة إلى أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً مؤثراً في النمو الاقتصادي ( الناتج الوطني الإجمالي) وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية. لذا نوصي بالاهتمام المتواصل في دعم قطاع التجارة الخارجية وخاصة قطاع التصدير وذلك لاستقطاب اكبر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك دعم الصناعات التصديرية ذات الكثافة العمالية، فهو يؤدي بدوره الى زيادة الطاقة التصديرية ويوفر فرص العمل للمواطنين كما انه يقلل من الاستيراد.

**Abstract**

**The effect of foreign direct investment in growth economic in Qatar country throw the time (1989-2-13)**

 The concept has received foreign investment both direct and indirect with capsular with great interest, especially. In the last two decades as it provides significant economic advantages and benefits for both countries invested or host countries for foreign investment both.

 Foreign direct investment is one of the most important topics relatively new most of economists combines on the great role played by that type of investments in the developed productive capacity in host countries have, as a result of the positive effects for this type of investment host countries has provided all possibilities in order to encourage the biggest world companies for invest on land. She also works hard to create the appropriate conditions, such as the suppression of customs barriers and facilitate various administrative difficulties which help to increase foreign investor's reception.

 This study deals with the reality of foreign direct investment in the Qatar to find out efforts by the state efforts to polarization and raise the size of the necessary flows to development her national economy.

 The study aimed at determine the usefulness and feasibility of foreign direct investment in host countries, and evaluate the performance of foreign direct investment and its role in GDP growth in Qatar during the period (1989-2013).and

 Concluded that foreign direct investment influential role in the economic grow (GDP) and This is consistent with the logic of economic theory, So we recommend and continuing interest in supporting the foreign trade sector, especially the export sector in order to attract more direct foreign investment flows ,as well as, support own export .intensive global industries. He is in turn leads to increased energy own export and provides job for citizens as it reduces imports.

**المقدمة:**

 تعد الاستثمارات الأجنبية أحدى روافد الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي ، فهي من أبرز العناصر التي ساهمت في التنمية الاقتصادية للعديد من دول العالم. إذ يؤدي الاستثمار الأجنبي دورا مهما في تفعيل التجارة العالمية فيوفر للمؤسسات التجارية أسواقا جديدة لتصريف منتجاتها بتسهيلات إنتاجية وبكلفة منخفضة وتكنولوجيا جديدة عن طريق التمويل للمنتجات والمهارات اللازمة لتفعيل الاقتصاد فتتنافس الدول النامية والمتقدمة على حد سواء في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بسبب مساهمته في تحقيق معدلات النمو المستهدفة من خلال دوره الايجابي في سد فجوة بين المدخرات المحلية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، ويمكن للدولة المضيفة أن توفر للمستثمر الأجنبي الموارد لتدعيم تقنياته الحديثة ورأس المال ومناهج العمل فضلا عن التقنيات المؤسساتية ومهارات الإدارة .ومثل هذا الأمر يمكن ان يقدم دافعا قويا للتطوير الاقتصادي .

وتكون الأهمية الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية معتمدة على حجم تلك الاستثمارات وسرعة تدفقها وعلى مدى استجابتها لكافة متطلبات النمو المتوازن للقطاعات والأنشطة المختلفة داخل البلد فضلا عن مدى استعدادها للمساهمة في خلق جيل من الفنيين والإداريين المحليين القادرين للتعامل مع التقنيات المتقدمة مما يسهم في رفع قدرة الاقتصاد وخلق قاعدة إنتاجية ذاتية في المستقبل.

**مشكلة الدراسة:**

 تتمثل المشكلة في دراسة أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج الوطني الإجمالي لدولة قطر خلال المدة (2013-1989)، ومن ثم بيان مدى نجاح التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة إلى دولة قطر في تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

**هدف الدراسة:**

- إنّ الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو تحديد مدى فائدة وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة وتقويم أدائها ودورها في النمو الاقتصادي في دولة قطر، في ضوء البيانات\* المتوافرة مقاسة بملايين الدولارات وذلك خلال المدة (2013-1989)

- استعراض حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة قطر خلال فترة الدراسة والأنظمة والقوانين المنظمة لهذه الاستثمارات، والمميزات التي تمنحها لتشجيعها.

- اقتراح الحلول والتوصيات كمحاولة لعلاج أوجه القصور في أنظمة الاستثمارات الأجنبية والمشكلات التي تواجهها في ضوء نتائج هذه الدراسة.

 - محاولة إضافة شيء جديد إلى الدراسات السابقة في هذا الميدان.

**فرضية الدراسة:**

 تقوم الدراسة على الفرضية التالية: إنَّ الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر طردياً / ايجابياً وبدرجة معنوية عالية في مستويات النمو للناتج الوطني الإجمالي لدولة قطر خلال المدة (2013-1989).

**أهمية الدراسة:**

 تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تمثل محاولة في إدراك حقيقة أنَّ الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيس لعملية التنمية الاقتصادية، لذا يقوم باستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة إلى الدولة المضيفة، وما يصاحب ذلك من إمكانات لتدريب العمالة الوطنية وإكساب مهارات الإنتاج والتسويق والإدارة المتقدمة مما يزيد من فرص التشغيل ورفع إنتاجية الأفراد والمؤسسات، وتطوير البنيان الاقتصادي والاجتماعي وتنويعه، وبالتالي تحسن أداء الاقتصادي الوطني.

**منهجية الدراسة:**

 استُخدِم الأسلوب الوصفي التحليلي، والأسلوب الإحصائي القياسي، من خلال تحليل السلاسل الزمنية وذلك باستخدام برنامج Eviews7 ، وبعد الحصول على بيانات الدراسة\*، تم استخدام المنهج الإحصائي القياسي الكمي، لقياس أثر وعلاقة بعض المتغيرات الاقتصادية مثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشرIF ونمو الإنفاق الحكوميG ونمو العمل L ونمو الانفتاح الاقتصادي OP بوصفها متغيرات مفسرة على معدل النمو الاقتصاديY (الناتج المحلي الإجمالي) بوصفه متغيراً تابعاً بالاستناد إلى منطق النظرية الاقتصادية، وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2.S.L.S) لقياس هذه العلاقة.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(\*) المصدر:

(1) صندوق النقد الدولي , البنك المركزي القطري , الاتحاد العربي للكهرباء .

(2) وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء , نافذة على الإحصاءات الاقتصادية لدولة قطر , العدد السادس , الفصل الثالث , 2013-2014 , صفحات مختلفة .

(3) المنظمة العربية للتنمية الزراعية , قطاع الزراعة و الثروة الحيوانية و السمكية في الوطن العربي عام 2008 بالنسبة لبيانات القوة العاملة (2007-2000),

(4) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات بالنسبة لبيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولة قطر للمدة (1982-2013).

(5) البنك الدولي ,منظمة العمل الدولية ,المؤشرات الرئيسية لقاعدة بيانات سوق العمل بالنسبة لبيانات قوة العمل من (1989-2013).

**محددات الدراسة:**

 تتكون حدود الدراسة من:

المحدد المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني لدولة قطر.

المحدد الزماني: تم تحديد فترة الدراسة على مدى أربع وعشرين عاماً (1989-2013).

**خطة الدراسة:**

 تشمل خطة الدراسة خمسة محاور وعلى وفق الآتي:

اولاً: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي والدراسات السابقة.

ثانياً: سمات الاقتصاد القطري واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر.

ثالثاً: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

رابعاً: الخاتمة والتوصيات.

**أولاً: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي والدراسات السابقة.**

**(1-1): الإطار النظري للاستثمار الأجنبي**

**ماهية الاستثمارات الأجنبية:**

من منطلق أن الدول النامية تواجه عدة تحديات تنموية اقتصادية واجتماعية وبيئية، وتريد أن ترسم لنفسهاإستراتيجية تنموية، من شأنها أن تخرجها من دائرة التخلف، وتحقق تنميتها المستدامة، عمدت كثير من الدول النامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي إليها.

 إنَّ نمو الاستثمارات الأجنبية واستمرار تدفقها إلى الدول النامية يتوقف على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد، والذي يعرف بانَّه مفهوم شامل ينصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتتأثر الأوضاع والظروف سلباً أو إيجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وعلى حركة الاستثمارات واتجاهاته ، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية**.**

كما يعرف الاستثمار الأجنبي بانَّه الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال، والمساهم في إقامة مشروعات استثمارية في اقتصاد بلد ما من قبل مؤسسة أو شركة قائمة في اقتصاد بلد آخر. (30; pp:1-3)

فيأخذ الاستثمار الأجنبي شكل إقامة شركة او شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية، وتمثل الشركة فروعاً للإنتاج أو للتسويق أو للبيع أو لأي نوع من النشاط الإنتاجي او الخدمي، وتتوزع أنشطتها على عدد من الدول الأجنبية.

ويكون الاستثمار الأجنبي على شكلين:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment.
2. الاستثمار الأجنبي غير المباشر( المحفظي ) Foreign Indirect Investment.
3. **الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) Foreign Direct Investment:**

 هو ذلك الاستثمار الذي يتبع بالمراقب لمؤسسة فيأخذ بصورة تأسيس مؤسسة من طرف المستثمر شراء كليا أو جزئيا لمؤسسة في البلد المضيف (33; p:10) لذا فالاستثمار الأجنبي المباشر لا يزود بالمال، بل تكون المنشأة الأجنبية مسؤولة عن إدارة عمليات المشروع ويكون التنفيذ عن طريق الشركات بدل المستثمرين الأفراد.

 يُعرّف صندوق النقد الدولي IMFالاستثمار بأنَّه مجموعة العمليات المختلفة المؤثرة في السوق وتسيير المؤسسة الأجنبية في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم. وان المعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشراً عندما يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس المال لإحدى مؤسسات الأعمال، وأيضاً من عدد الأصوات فيها، وهذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رؤية في إدارة المؤسسة ( 18; p:2). وتُعرّف منظمة التجارة العالمية (WTO) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك النشاط الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (البلد الأم) بامتلاك أصول او موجودات في بلد اخر ( البلد المضيف) مع وجود النية في إدارة أو امتلاك تلك الأصول أو الموجودات. ( 15; p:163)

 في حين عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنَّه ذلك الاستثمار الذي يقوم على أساس تحقيق علاقات مستديمة مع المؤسسات، لاسيما الاستثمار الذي يمكن من التأثير الحقيقي في تسيير المؤسسات (40; p:14).

كما عرَّف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( الأونكتاد ) ( UNCTAD ) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنَّه استثمار يوظف الأموال الأجنبية في موجودات وأصول ثابتة لبلد معين فيقوم على علاقات طويلة الأمد لمستثمر بلد آخر، ويعكس مصلحة دائمية ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية.

 ( (42; p:267

**أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:**

 ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أنواع حسب الأهداف التي يرغب المستثمر الأجنبي في تحقيقها و فيما يلي تلخيص لهذه الأنواع: (13; pp:4-5)

* + - 1. الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: وهو من أكثر الأنواع انتشارا في الدول النامية، فالعديد من الشركات تسعى للاستفادة من الموارد الطبيعية كالمواد الخام التى تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة فى مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، وهذا النوع يشجع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.
			2. الاستثمار الباحث عن الأسواق: ساد هذا النوع من الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية فى الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات. ويُعدُّ هذا النوع عوضا عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار ووجوده في البلد المضيف بسبب القيود المفروضة على الواردات. وان اهم الاسباب للقيام بهذا النوع من الاستثمار ارتفاع تكلفة النقل فى البلد المضيف مما يجعل الاستثمار فيه أكثر جدوى من التصدير إليه. ولا يؤثر هذا النوع من الاستثمار على الإنتاج لأنه لا يحل محل الصادرات وإنما له آثار ايجابية على الاستهلاك وآثار ايجابية غير مباشرة على التجارة. فهو يسهم في ارتفاع معدلات النمو في البلد المضيف للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيه، وله آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات البلد المضيف وزيادة وارداته من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليه من الدول المصدرة للاستثمار.
			3. الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات الأجنبية المستثمرة بتركيز جزء من أنشطتها في البلد المضيف بهدف زيادة الربحية. فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور فى الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في عديد من الدول النامية. ويتميز هذا النوع من الاستثمار بآثاره التوسعية على تجارة البلد المضيف، فيؤدى إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد العديد من مدخلات الإنتاج.
			4. الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات بالاستثمار فى مجال البحوث والتطوير فى إحدى الدول النامية أو المتقدمة بسبب برغبتها فى تعظيم الربحية. ويعد هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعى على التجارة من جانبي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة لتصدير العمالة الماهرة من الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار.

**أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:**

 يصنف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أشكال وكالآتي:

1. الاستثمار المشترك Joint Venture: يُعدُّ هذا النوع من الاستثمار الأكثر شيوعا للتدفق الأجنبي وذلك لأسباب سياسية واجتماعية، حيث يشترك فيه طرفان أو أكثر في بلدين مختلفين بصفة دائمية، فيكون الاستثمار في حالة انخفاض تحكم الطرف الأجنبي والمساعدة في تعزيز الملكية الوطنية، بإيجاد طبقة جديدة من رجال الأعمال (المستثمرين)(1; p:19).
2. استثمار بالكامل ممتلك للشركات الأجنبية Wholly-Owned FDI: ويكون من أكثر الأنواع المفضلة للشركات، فتضمن الشركة سيطرتها بالكامل على الإنتاج والتسويق، اذ تقوم الشركة بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق أو أي نشاط إنتاجي آخر في الدول الأخرى.
3. مشروعات أو عمليات التجميع Assembly Operations: وهذا النوع من الاستثمار يأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والبلد المضيف، ويتم بموجب هذه الاتفاقية قيام البلد المعني بتزويد الطرف الأجنبي بمكونات منتج معين لتجميعها على صورة منتج نهائي. (11; p:135)
4. عمليات الاندماج أو التملك: ازدادت هذه العمليات في الفترة الأخيرة، فأصبحت مصدراً أساسياً للاستثمار الأجنبي المباشر، اذ تقوم الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى فتعرف بالشركة القابضة أو التابعة. (37; p:3)

**مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر** **والانتقاد الموجه له.**

 تتوفر لدى بعض الدول الأموال اللازمة لإقامة مشاريع عملاقة تنهض بواقع اقتصاده إلا ان عدم توفر التقنية الحديثة المتمثلة بالتكنولوجيا والمعرفة الفنية والإدارية حالت دون تنفيذ تلك المشاريع، لذا فالاستثمار الأجنبي المباشر يوفر عدة مزايا كما يوجه له انتقادات وهي كالآتي: (12; p:5-6)

1. تدريب العمالة المحلية وذلك نتيجة فرص العمل المتاحة بفروع الشركات الأجنبية، مما يؤدي الى اكتساب المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أساليب العمل والتدريب الحديثة. لذا يقوم العاملون بتلك الشركات بنقل المهارات والمعرفة العلمية والفنية إلى الشركات المحلية عندما يعملون بها. ويؤخذ عليه انه في بعض الحالات لا يؤدي إلى دور ملحوظ في مجال اكتساب العمالة المحلية بسبب ضآلة فرص العمل التي تتيحها تلك الاستثمارات لاعتمادها أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال.
2. قيام فروع الشركات الأجنبية بتوفير احتياجات الشركات المحلية من الآلات والمعدات على شرط ميسرة في السوق المحلي، فيجعل الشركات المحلية تنتج السلع بمواصفات عالمية، مما يؤدي إلى تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية. إلا أنَّ تلك المعدات والآلات والأساليب الإنتاجية تتميز بالكثافة الرأسمالية والتي لا تتناسب مع ظروف البلد المضيف ذات الوفرة في العمالة غير الماهرة ، فضلا عن عدم تطويع الأساليب التكنولوجية لتتناسب والظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف إلا في حالات نادرة.
3. قيام المنافسة بين فروع الشركات الأجنبية والشركات المحلية، مما يدفع الأخيرة الحصول على احدث النظم الفنية والإدارية وتطويرها، وتزداد قدرتها على اكتساب النظم الحديثة وتطوير قدرتها الفنية والتكنولوجية والبشرية. إلا انه قد تعمل الشركات الأجنبية على الاستيلاء على الشركات المحلية التي تكون منافسة لها في السوق المحلية، وبالتالي تكوين أوضاع احتكارية للشركات الأجنبية.
4. إضافة الاستثمار الأجنبي إلى تكوين الرأسمالي لاقتصاد بلد معين ( البلد المضيف) وتعويض نقص المدخرات نتيجة الاستثمارات المتجددة أو إعادة استثمار عوائدها، فتسهم تلك الاستثمارات في علاج الخلل الهيكلي لاقتصاد البلد المضيف، إذا ما تدفقت نحو القطاع الصناعي ومشروعات البنى التحتية اللازمة لقيام اقتصاد حديث .إلا انه قد لا تُسهم الاستثمارات الأجنبية في علاج الخلل الهيكلي في القطاعات الاقتصادية باستخدام التكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي إلى تكوين اقتصاد مزدوج في ذلك البلد، فيتكون اقتصاد البلد المضيف من قطاعين احدهما متقدم من الناحية التكنولوجية والمتمثل بفروع الشركات الأجنبية، والقطاع الآخر متخلف تكنولوجيا ويحتوي على الشركات المحلية، وقد توجه استثمارات هذه الشركات نحو الصناعات الاستخراجية لاستغلال الموارد الطبيعية للبلد المضيف دون تصنيع هذه الموارد في هذا البلد، مما يؤدي إلى محدودية المساهمة في تطوير قطاع الصناعة التحويلية.
5. دعم ميزان المدفوعات في البلد المضيف، إذ تكون الآثار الدولية المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في البلد المضيف ايجابية، نظراً للزيادة الحاصلة في البلد من النقد الأجنبي ( حساب العمليات الرأسمالية). مما يُمكّن البلد المضيف من غزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها، إلا أنَّ هذه الآثار غالباً ما تكون سلبية على ميزان المدفوعات في المدى المتوسط. كالضغوط على ميزان المدفوعات للبلد المضيف نتيجة سياسة التسعير للصادرات والواردات التي تعتمد عليها الشركات الأجنبية في حالة التكامل الرأسمالي مع عدد فروعها، بالإضافة الى ان ممارسات الشركات الأجنبية بالقيام بالحد من صادرات فروعها بالبلد المضيف، فكثير من فروع تلك الشركات يحظر عليه منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية. او لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة. وغيرها من الأسباب.

**محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:**

 يتحدد طلب المستثمر الأجنبي على أي مشروع استثماري بمجموعة من العوامل، بعض هذه العوامل سياسية، وبعضها الآخر عوامل اقتصادية وقانونية وإجتماعية، تشكل بمجملها مناخ الاستثمار في أي دولة.

وتلعب العوامل والمتغيرات دورا أساسيا في قرار المستثمر الأجنبي،اذ تتميز بأنها متعددة ومتشابكة فيما بينها، فيصعب حصرها أو قياس بعضها في أغلب الأحيان، خاصة أن بعضها يرتبط بسلوك المستثمر الأجنبي نفسه، فقد تحكمه دوافع مختلفة تكون سياسية، أو اجتماعية أو حضارية، وبعضها يرتبط بمزايا الدولة المضيفة، أو بما تتمتع به من مناخ استثماري مما يجعلها دولة قادرة على اجتذاب الأموال الأجنبية أو طردها. ومن أهم المحددات الرئيسة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الآتي: (19; pp: 9-11)

* 1. المحددات الاقتصادية: إنَّ توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عاملا مهما من عوامل الاستثمار، ويرتبط استغلال هذه الموارد بضرورة توفر كفاءات معينة والأيدي العاملة المدربة وذات التكلفة المنخفضة، وينبغي ان يصاحب هذه الموارد حزمة حوافز تساعد على خلق بيئة اقتصادية سليمة معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي ، ومعدل الدخل الفردي، و معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق وتكاليف الإنتاج. فضلا عن توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذبة للاستثمار مثل الطرق، والاتصالات، وخدمات الكهرباء فالدول التي تتوفر فيها هذه الخدمات تعتبر دول جاذبة للاستثمار.
	2. المحددات السياسية :وتمثل النظام السياسي القائم في البلد، إذ يؤثر الاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا في جذب الاستثمارات الأجنبية ، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وإنما ايضا على أساس درجة الاستقرار السياسي للبلد، اذ يوفر الاستقرار الحرية والكفالة لحقوق الإنسان لأنَّه مطلب رئيس لخلق بيئة سياسية جاذبة للاستثمار، ويضم وجود أجهزة حكومية تقوم بتقليل الزمن المطلوب للحصول على رخص لإنشاء المشاريع، ومحاربة الفساد المالي والعمل بشفافية، بالإضافة للتخطيط والتنفيذ والمتابعة والترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية. فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنَّها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير.
	3. المحددات القانونية والتشريعية**:** تتمثل بالقوانين والتشريعات التي تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات وقوانين خاصة بالضرائب والجمارك بالإضافة الى الحماية من المخاطر غير الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحقه في تحويل أرباحه لأي دولة، ولهذا تتنافس الدول على إصدار تشريعات محفزة للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز الى ضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة ومكانة الدولة المضيفة ومكانتها .
	4. وضع السوق ودرجة وطبيعة المنافسة السائدة فيه: وتتمثل بحجم الطلب على منتجات المشاريع الاستثمارية المتأثرة بالسوق وامكانية اتساعه وخاصة المناطق التي تروج فيها السلعة في نفس منطقة المشروع الاستثماري، فضلا عن المخاطر العديدة لشدة المنافسة خاصة فيما يتعلق بالترويج للسلع إذ تتطلب تكاليف هائلة وهذا يؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي . لذا يلجأ المستثمرون للاستثمار في الدول النامية لتوفر فرص الاستثمار وانعدام المنافسة بعكس الدول المتقدمة .
1. **الاستثمار الأجنبي غير المباشر( المحفظي ) Foreign Indirect Investment.**

 يقتصر دور هذا النوع من الاستثمار على تقديم رؤوس المال إلى جهة معينة دون ان يكون لصاحب هذه الأموال أي المستثمر أي دور في الرقابة او المشاركة لتنظيم وإدارة المشروع الاستثماري. ومن أشكال الاستثمار غير المباشر شراء السندات والأسهم وشهادات الإيداع المصرفية الدولية وشراء سندات الدين العام والخاص. وشراء القيم المنقولة وايضا الإيداع في المصارف المحلية .وكذلك شراء الذهب والمعادن النفيسة، ويسمى هذا النوع من الاستثمار ايضا بالاستثمار الأجنبي المحفظي(7; p:3).

ويفضل المستثمرين الاجانب الاستثمار بشكل مباشر فيكون لهم حق اختيار النشاط الذي يستثمرون فيه من جهة ، وكذلك لهم حق السيطرة على هذه المشروعات لما يمتازون به من نفوذ. ويكون للدولة المضيفة حق توجيه المستثمرين نحو أنشطة اقتصادية معينة حسب احتياجاتها نتيجة التشريعات الوطنية التي تنظم الاستثمار والمشرع لها.(10; pp:18-19)

**(2.1): الدراسات السابقة:**

 نالت دراسة الاستثمارات الأجنبية قدراً من البحث والتقصي على المستويين العالمي والمحلي نظراً لتأثيرها في اقتصاديات الدول المضيفة لها، لذا سيتم استعراض بعض الدراسات لباحثين تطرقوا الى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من الجانب النظري او القياسي، وعلى وفق الآتي:

أشارت دراسة (Tcha, 2000, 41-43) إلى عجز ميزان الحساب الجاري والذي يؤثر بشكل سلبي على الاستثمارات الامريكية في هذه الدول النامية وباستخدام المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2.S.L.S).

هدفت دراسة(غانم و المسيبلي) عام 2003 إلى إلقاء الضوء على المناخ الاستثماري السائد في اليمن وبعض معوقات الاستثمار فيه، وقد تمحورت بشكل أساسي في ثلاثة اتجاهات تطبيقية لقياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية للمشروعات الموافق عليها خلال الفترة ( 1997-1983 ) وبينت نتائج التحليل القياسي أنَّ للاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثيرا إيجابيا ضعيفا في معدل نمو الناتج المحلي بالإضافة إلى تأثيرها الإيجابي في المدخرات المحلية وتأثيرها غير المجدي بالنسبة للعمالة.

استخدم كل من (Albuqacrque, Loayza and Serven, 2003, 8) الصيغة اللوغاريتمية وبطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS لدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم الناتج المحلي الإجمالي والهدف منها هو تحليل واستقصاء اثر الاستثمار الأجنبي المباشر متمثلا بالعولمة على اسواق الدول النامية وبخاصة في امريكا اللاتينية للمدة (1985-1999) وخلصت الدراسة الى ان العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت ايجابية.

قام (الزهراني) عام 2004 بدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه ، ودوافعه ، وأثره على الدول المضيفة ، والآراء المؤيدة والمعارضة له من حيث أثره على اقتصاديات الدول المضيفة، والحوافز التي تقدمها حكومة المملكة العربية السعودية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام ، والمقومات التي تمتلكها المملكة لتهيئة المناخ المناسب للاستثمار، وأنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة للفترة (1970-2000) .واستخدمت الدراسة التحليل الوصفي والتحليل الكمي باستخدام الاختبارات القياسية اختبارات السكون للمتغيرات واختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ وخلصت الدراسة الى أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة سواء في المستوى أو بعد أخذ الفروق الأولى أو الثانية ، كما تبين من اختبار التكامل المشترك أنه يوجد علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، كما تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي في الأجل القصير ولكن بشكل ضعيف، ويرجع هذا إلى ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة، وعدم الاستفادة منها على الوجه المطلوب من خلال انعكاسها على بعض المؤشرات الاقتصادية ، إضافة إلى حداثة تجربة حكومة المملكة في الاستثمار الأجنبي المباشر.

قام الخشمان عام 2006 بدراسة حول مقدار الإسهام الذي يضيفه الاستثمار الأجنبي الى الاقتصاد الأردني والنمو الاقتصادي بشكل خاص، وقد استخدم طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وبين أن الأردن إحدى الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي في المنطقة للسنوات (2004 – 1970) وذلك لتوافر كثير من المقومات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، التي شجعت كثيراً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، في شتى مجالات الحياة ونواحيها، وقد خلصت دراسته إلى أن الاستثمار الأجنبي يسهم إسهاماً مباشراً في رفد الاقتصاد الأردني على المستويين العام والقطاعي، كما يسهم الاستثمار الأجنبي في إقامة علاقات اقتصادية جديدة مع مستثمرين محليين ومستثمرين من دول أخرى، وتطوير الخطط والبرامج الاقتصادية المستقبلية، وتعزيز مستوى التنافسية للدولة.

هدفت دراسة عمر عام 2007 (pp129-146) الى محاولة قياس العوامل في الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليلها وخاصة الصادرات في عدد من الدول العربية (الأردن، وتونس، والجزائر، ومصر، والبحرين، والكويت، والسعودية، وعمان) وتناولت عدد من المتغيرات الاقتصادية ( الناتج القومي الإجمالي، والصادرات، والتضخم، والإنفاق الحكومي، والادخار) واستخدمت الأسلوب الكمي في تحليل بيانات الدراسة، وخلصت الدراسة الى أنَّ حجم السوق ومعدل الصادرات المقدر له تأثير معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر في اغلب الدول العربية ولا سيما النفطية، وان نسبة الادخار المحلي الى الناتج القومي الاجمالي ذات تأثير معنوي وموجب في اغلب الدول العربية المختارة في الدراسة.

تقدم (مسعداوي) عام 2008 (pp:82-94) بدراسة لمحاولة إزالة الغموض الذي يكتنف الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال مختلف جوانبه باعتباره ظاهرة معقدة بالإضافة الى المخاطر التي تكتنف عملية الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية تغطيتها، وخلصت الدراسة الى أنَّ اهم المعوقات محدودية الوعي التأميني وعدم كفاية وملائمة التشريعات المتبعة في العديد من الدول العربية، وتواضع نصيب الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتقلبه بين عام وآخر رغم توافر قدرات لاستيعاب هذه الاستثمارات.

حاول كل من ( قويدري و بوزيان ) عام 2010-2011 بدراسة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وكانت نتائج القياس متوافقة مع النظرية الاقتصادية، إذ أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال المدة (2008-1991) ، فعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي ، إلا أن تأثيره إيجابي، كما أشارت النتائج للأثر الايجابي للاستثمار المحلي و الواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة، مما يدل على أهمية تراكم رأس المال المحلي و أهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجات الضرورية ومستلزمات الإنتاج.

**ثانياً: سمات الاقتصاد القطري واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر.**

 ازداد في الآونة الأخيرة اهتمام دول العالم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فاشتدت المنافسة بين الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في تلك الاستثمارات كمحرك دافع لتحقيق النمو الاقتصادي ولإتاحة المزيد من فرص العمل ولتثبيت واستدامة التنمية الصناعية، وتتنافس الدول في جذب الاستثمار الأجنبي لما يسهم في تحقيق معدلات النمو المستهدفة من خلال دوره الايجابي في سد فجوة الادخار- الاستثمار في البلد الأم خاصة في تقليص اعتماد الدول النامية على المديونية الخارجية وكذلك انخفاض دعم المساعدات الخارجية إليها (25; pp:5-8)**.** فالموقع الجغرافي المتميز لمنطقة الخليج منحها منذ القدم أهمية كبيرة جعلتها محط اهتمام دول العالم عبر مختلف الازمنة، فقد أضاف اكتشاف النفط والغاز لهذه الاهمية بعداً استثنائياً، حيث أصبحت دول الخليج محور الارتكاز العالمي في أسوق الطاقة، وتضطلع بدور عالمي مهم على خارطة التفاعلات الاقتصادية والمالية، فدول الخليج عامة ودولة قطر بصورة خاصة لا تعاني من نقص رأس المال، فهذه المنطقة الغنية بالنفط تظل حريصة على استقطاب الاستثمار الأجنبي بهدف المساعدة في تنويع اقتصاداتها بعيداً عن الهيدروكربونات وخلق مزيد من الوظائف لسكانها الذين يغلب عليهم العنصر الشبابي.

واتسمت هذه الاستثمارات بطابع التأرجح الكبير خلال الخمس سنوات الماضية من القرن الواحد والعشرين، وخاضت دولة قطر هذه التجربة كواحدة من دول العالم وبوصفها دولة نامية وأحرزت مرتبة متقدمة بين الدول العربية وموقع مرموق بين دول العالم، لما تتمتع به من بنى تحتية والاستقرار السياسي فضلا عن الهدوء والأمان جعلت كثير من الشركات تنجذب إليها للاستثمار.

تتأثر جاذبية المنطقة كوجهة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالأطر التنظيمية، وما إذا تساعد على استقطاب هذه الاستثمارات أم لا، وتحتل السعودية وقطر المراكز الأولى خليجيا بفضل الخطوات الكبيرة الهامة التي قامت بها مؤخرا في تحسين بيئة ممارسة الأعمال والقوانين والتجارة عبر الحدود. وتتبوّأ السعودية التي تعد أكبر مصدر للنفط في العالم المركز الأول ضمن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ترتيب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2010، فتحتل المرتبة 13 من حيث سهولة العمل فيها، وتأتي البحرين في المرتبة 20، تليها الإمارات في المرتبة 33، وقطر في المرتبة39 ، أما الكويت وعُمان فتأتيان متأخرتين في المرتبتين 61 و 65 على التوالي. بينما تكون دولة قطر الدولة الأكثر تنافسية بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ترتيب تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي.

خفضت دولة قطر في 2009 نسبة ضريبة الشركات المفروضة على الشركات الأجنبية من 35 إلى 10 في المائة لتعزيز الاستثمار الأجنبي. ولا تفرض البحرين والإمارات أية ضرائب دخل على الأشخاص، أو الشركات سواء من أبناء البلد أو من الأجانب، في حين تفرض المملكة العربية السعودية والكويت ضريبة على الشركات الأجنبية بنسبة 20 في المائة و15 في المائة، على التوالي. وخفضت عُمان في الآونة الأخيرة الضريبة على الشركات الدولية من 30 في المائة إلى 12 في المائة (32; p:2)

حققت دولة قطر تقدماً كبيراً في استثمارات البنى التحتية المتمثلة بقطاع النقل بالسكك الحديدية ، والطرق وشبكات الصرف الصحي ومياه النفايات فضلا عن الاستثمارات في مياه الشرب والكهرباء، والملاعب الجديدة ومرافقاتها الخاصة، فسوف تستفيد دولة قطر بشكل هائل من المشاريع العديدة التي يجري التخطيط لها لكأس العالم في العام 2022 ، الذي سيستقطب الشركات الخليجية والأجنبية . وخاصة القطاعات الأخرى (غير النفط والغاز ( وهو الهدف الرئيس لإستراتيجية التنمية الوطنية للدولة لكن الفرص الاستثمارية ستزداد عندما تتسارع وتيرة تنفيذ خطة التنمية. وان الحكومة حريصة على تشجيع المستثمرين الأجانب في المشاركة بمشاريع التنمية، وخاصة المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص **،** كما تبدو حريصة على تحفيز القطاع الخاص كما أن مشاريع البنية التحتية الضخمة، مثل تلك التي تهدف إلى تطوير قطاع الطاقة، من شأنها أن تستقطب المستثمرين الأجانب.(21; pp:3-4)

بالإضافة الى أنَّ حكومة دولة قطر تدعم الإستثمارات الأجنبية من خلال تسهيل الحصول على قروض من بنك قطر للتنمية.

**مزايا الاستثمار** **في دولة قطر والتسهيلات الخاصة به**: تتمتع دولة قطر بالعديد من المزايا المشجعة للاستثمار منها:(45)

(أ) تدني تكاليف الرسوم للكهرباء والماء والغاز الطبيعي.

 (ب) أراضي صناعية بالإمكان استئجارها بأسعار رمزية.

1. وجود قوانين هجرة وعمل مرنة خاصة بالعمالة الماهرة وغير الماهرة.
2. عدم وجود ضرائب على الإستيرادات الخاصة بالآلات الكبيرة وقطع غيارها والمواد الخام.
3. لا توجد ضرائب على الصادرات.
4. عدم وجود ضرائب على الأشخاص الطبيعيين.
5. لا توجد حصص كمية على الواردات.
6. لا تفرض قيود على الصرف و تحويل الأرباح للخارج.
7. سهولة الوصول إلى الأسواق العالمية عن طريق وسائل نقل بحرية وجوية جيدة تربطها بباقي دول العالم.
8. حصول المستثمر بسهولة على إقامة له و لأسرته.
9. بالإمكان امتلاك حتى 25% من الشركات المساهمة القطرية المسجلة في بورصة قطر.
10. بإمكان المستثمرين امتلاك عقارات ووحدات سكنية فخمة وراقية في الؤلؤة وبحيرة الخليج العربي ومشروع منتجع الخور.
11. تخصص قطعة أرض لإنشاء مشروع معين لفترة لا تتعدى 50 سنة قابلة للتجديد.

نجحت دولة قطر في زيادة استثمارات أجنبية بنسبة %36.4 عام 2009 فبلغت 171.4 مليار ريال أو بنسبة %47.9من الناتج المحلي الإجمالي للدولة مقارنةً باستثمارات عام 2008 فبلغت الاستثمارات 125.6مليار ر. ق أو بنسبة %31.2من الناتج المحلي الإجمالي (17; p:65). كما بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر 94.3 مليار ر. ق عام 2009 أي بنسبة نمو %45.7مقارنةً بعام 2008 فقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة 64.7 مليار ر .ق. رغم شح السيولة الذي ساد الأسواق العالمية خلال عام 2009 م نتيجة للانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية ، إلا أن دولة قطر نجحت في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية بقيمة45.7 مليار ريال، منها 29.6 مليار ريال استثمار أجنبي مباشر.ويشارك الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الأنشطة الاقتصادية إلا أن قد استحوذت خمسة قطاعات اقتصادية حتى نهاية 2009 على أكثر من %93.9 من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذه الأنشطة كالآتي:

جدول (1)

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| النشاط الاقتصادي | تدفقات الاستثمار الأجنبي في الداخل عام 2009(مليار ر.ق)  | نسبة التدفقات في الداخل عام 2009  |
| النفط والغاز الطبيعي | 47.8 | 50.7 |
| الصناعة | 24.3 | 25.8 |
| خدمات الأعمال | 6.9 | 7.3 |
| البناء | 6.1 | 6.5 |
| القطاع المصرفي | 3.4 | 3.6 |
| المجموع | 88.5 | 93.9 |

تدفقات الاستثمار الأجنبي في داخل دولة قطر عام 2009حسب الأنشطة الاقتصادية

المصدر: وزارة التخطيط ،جهاز الاحصاء في قطر ،مسح الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر ، 2009-2008، ص9-5.

فالعديد من دول العالم شاركت في الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر، وقد حصلت الدول الخمس الأولى منها على أكثر من %80من إجمالي هذا الاستثمار. وهذه الدول هي:

جدول (2)

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الدول | الاستثمار الأجنبي المباشر فيالداخل عام 2009 (مليار ر.ق) | نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الداخل عام 2009 (مليار ر.ق) |
| المملكة المتحدة | 33.5 | 35.5 |
| الولايات المتحدة | 24.8 | 26.3 |
| الإمارات العربية المتحدة | 7.3 | 7.7 |
| اليابان | 6.6 | 7.0 |
| كوريا الجنوبية | 3.4 | 3.6 |
| المجموع | 75.6 | 80.2 |

تدفقات الاستثمار الأجنبي في داخل دولة قطر عام 2009حسب الدول المشاركة

المصدر: وزارة التخطيط ، جهاز الإحصاء في قطر ، مسح الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر، 2009-2008، ص9-5.

كما بلغ عدد العاملين في مجالات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2009 نحو 94.4ألف عامل مقارنة بعام 2008 بنحو 89.3 ألف عامل أي بزيادة تبلغ نسبتها .%5.7 كما كشف مسح الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر لعام 2009 عن قيمة استثمارات القطاع الخاص القطري بالخارج والتي بلغت حتى نهاية عام 2009 بنحو 38.9 مليار ريال قطري مقارنة بنحو 27.2 مليار ريال فقط حتى نهاية عام 2008 ، أي أن صافي تدفقات استثمارات القطاع الخاص إلى الخارج خلال عام 2009 قد بلغت نحو 11.7 مليار ريال.

وفي العام2010 ، أدى اكتمال مشروع خطوط إنتاج الغاز الطبيعي المسال لشركة قطر للغاز إلى انخفاض

الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنحو % 32 عن السنة السابقة. وتساهم دولة قطر في القطاع الخاص الأجنبي في تنفيذ خططها الاستثمارية البالغ قيمتها 140 مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة أي بنسبة 49 % للشركاء الأجانب مما يحمل معه فرصا استثمارية تصل قيمتها إلى 6.86 مليار دولار سنويا وبفرض السماح للقطاع الخاص المشترك بالتقدم لجميع المشاريع وفي مختلف القطاعات. (8; p:49)

**الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كنسبة من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت لدولة قطر**
يعبر التكوين الرأسمالي عن الاستثمار في الأصول الثابتة التي تستخدم بصورة متكررة ومستمرة على مدى عدد معين من السنوات لأغراض الإنتاج أو تقديم الخدمات، ومنها بناء وتعبيد الطرق والجسور والمطارات والمرافق العامة والأبنية العامة، إضافة إلى الإضافات كافة على الأصول القائمة ، كما أن هناك بعض التعريفات التي تضيف إليها الأصول غير الملموسة، وبشكل عام لابد أن تكون لهذه الأصول منفعة في الاقتصاد من رفع مستويات الإنتاج أو المساهمة في تطوير المناخ الاستثماري، ويستثنى من هذا التعريف الأصول التي تستخدم لأغراض عسكرية (26; p:23)**.**

شكل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة قطر نسبة جيدة من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، حيث شكلت هذه الاستثمارات ما نسبته 0.18% عام 1982 ثم ارتفعت الى 2.79% في عام 1992 واستمرت النسبة في الارتفاع لتصل الى 11.10% عام 2002 ثم انخفضت في عام 2008 الى 8.55% بسبب الازمة العالمية التي تركت آثاراً واضحة على الاقتصاد القطري والتي أسهمت في خفض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، ثم واصلت هذه النسبة في الارتفاع لتصل إلى 11.65% عام 2013 وهذه النسب المرتفعة لدولة قطر تؤكد على مدى التطور الحاصل في المناخ الاستثماري في دولة قطر، وعلى مدى توافر الفرص الاستثمارية الواعدة في هذه المنطقة، والتي استحوذت على نسبة عالية من هذه الاستثمارات وكذلك الحال بالنسبة للمملكة العربية السعودية.

**الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر:**
 يمثل النمو في الناتج المحلي الإجمالي احد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري، وكان السبب في ظهور الاقتصاديات الناشئة وزيادة مقدرتها في جذب معدلات مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية المتدفقة نحو البلدان النامية، باعتبار ان معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يمثل مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي وزيادته تعني زيادة في الطلب الكلي وهناك علاقة طردية مابين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر(9; p:107)

 وقد شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي نسبة جيدة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث شكلت هذه الاستثمارات ما نسبته 0.5 % من الناتج المحلي لدولة قطر في العام 1982 وانخفضت في عام 1986 والذي بلغت فيه هذه النسبة 0.030 % على الرغم من أن الانخفاض في حجم الاستثمار لم يتجاوز 3.4 % حيث انخفض من 3.7 مليون دولار في العام 1982 إلى ما يقارب من 1.5 مليون دولار في العام1986 ، وفي عام 1990 شكلت هذه الاستثمارات ما نسبته 0.07 % ثم ارتفعت في عام 1995 لتشكل هذه الاستثمارات مانسبته 1.15 % ووصلت في عام 2000 إلى 1.42 % كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وفي عام 2005 وصلت هذه النسبة الى ما يقارب 5.61 % وفي عام 2007 بلغت النسبة الى 5.90 % وانخفضت النسبة في عام 2008 لتصل الى 3.28 % إلا أن الانخفاض الكبير في نسبته من الناتج المحلي يعود إلى النمو الكبير الحاصل في الناتج المحلي لدولة قطر كنتيجة لتداعيات الأزمة العالمية والتي تركت آثارها في النواحي كافة والتي اسهمت في خفض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل في عام 2.13 إلى ما يقارب 4.21% إذ إن حجم هذه الاستثمارات على المستوى العالمي قد انخفض في العام 2008 بما نسبته 14.2 % مقارنة بمستويات العام 2007، كما شكلت هذه الاستثمارات ما نسبته 3.67% لدولة قطر عام 2010 أما قطر فسجلت نمواً مركباً وصل إلى %50.7 خلال المدة (2008-2000)، ليصل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى قطر ما يقارب 6.7 مليار دولار. أما إجمالي دول مجلس التعاون الخليجي فحقق نمواً مركباً خلال المدة(2008-2000) بنسبة %88.9 ، ليصل إلى ما يقارب من 63.4 مليار دولار. وهي نسبة نمو عالية وخصوصاً أن دول مجلس التعاون حققت طفرات كبيرة خلال الفترة المذكورة نتيجة للارتفاعات الكبيرة في أسعار النفط، ما دعم السيولة في اقتصادياتها ودعم المناخ الجاذب للاستثمارات،من خلال العديد من الإصلاحات التي اتخذتها دول المجلس لتشجيع الاستثمار، سواء على الصعيد المالي أو الاقتصادي أو بيئة الأعمال والبنى التحتية المتطورة والأنظمة والقوانين ذات الاختصاص، هذا إضافة إلى الاتفاقيات الدولية للازدواج الضريبي أو اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي وقعتها هذه الدول. كما شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول مجلس التعاون نسباً جيدة خلال المدة (2008-2000)، إذ بلغت نسبة الاستثمارات الواردة إلى الدول الخليجية 3.7% من الإجمالي العالمي في العام2008 ، بينما بلغت حصتها 65.7% من إجمالي الدول العربية و 10.2% من إجمالي الدول النامية، في حين بلغت حصة إجمالي الدول العربية ما نسبته 5.7% من الإجمالي العالمي و15.5% من إجمالي الدول النامية، بينما كانت حصة دولة قطر 21.6% من إجمالي دول مجلس التعاون الخليجي (27; p:34).

جدول (3)

حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من تكوين رأس المال الثابت و كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر للمدة (1982-2013 )

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| السنة | الاستثمار الأجنبي المباشرمليون دولار | الاستثمار الأجنبي المباشركنسبة من تكوين رأس المال الثابت | الاستثمار الأجنبي المباشركنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي |
| 1982 | 3.7 | 0.18 | 0.5 |
| 1983 | 1.0 | 0.06 | 0.01 |
| 1984 | 14.9 | 1.26 | 0.220 |
| 1985 | 8.0 | 0.73 | 0.13 |
| 1986 | 1.5 | 0.16 | 0.030 |
| 1987 | 3.0 | 0.36 | 0.050 |
| 1988 | 2.6 | 2.26 | 0.340 |
| 1989 | 1.5 | 0.16 | 0.020 |
| 1990 | 4.9 | 0.39 | 0.07 |
| 1991 | 42.5 | 3.55 | 0.62 |
| 1992 | 39.6 | 2.79 | 0.52 |
| 1993 | 72.1 | 5.41 | 1.01 |
| 1994 | 131.9 | 7.30 | 1.79 |
| 1995 | 93.6 | 3.8 | 1.15 |
| 1996 | 338.9 | 10.70 | 3.74 |
| 1997 | 418.3 | 10.70 | 3.70 |
| 1998 | 347.3 | 10.95 | 3.39 |
| 1999 | 113.3 | 4.98 | 0.19 |
| 2000 | 251.6 | 7.28 | 1.42 |
| 2001 | 295.5 | 7.21 | 1.68 |
| 2002 | 623.9 | 11.10 | 3.22 |
| 2003 | 624.9 | 8.78 | 2.66 |
| 2004 | 1119.5 | 12.54 | 3.78 |
| 2005 | 2500 | 17.54 | 5.61 |
| 2006 | 3500 | 18.01 | 5.75 |
| 2007 | 4700 | 15.77 | 5.90 |
| 2008 | 3778.6 | 8.55 | 3.28 |
| 2009 | 8124.7 | 20.60 | 8.31 |
| 2010 | 4670 | 10.47 | 3.67 |
| 2011 | 4583.5 | 10.82 | 2.050 |
| 2012 | 9790 | 11.04 | 3.97 |
| 2013 | 9820 | 11.65 | 4.21 |

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات بالنسبة لبيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولة قطر للمدة (1982-2013).

**ثالثاً: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة :**

**أولاً: توصيف النموذج القياسي :**

 يتم توصيف النموذج بتحديد العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي بوصفه متغيراً تابعاً وبين كل من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الإنفاق الحكومي ونمو العمل ونمو الانفتاح الاقتصادي بوصفها متغيرات مفسرة بالاستناد الى منطق النظرية الاقتصادية، ولقد اخذ النموذج وفق الصيغة التالية لقياس دالة النمو الاقتصادي:

 

Y: معدل النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) فيعد محددا اساسياً للشركات الأجنبية الباحثة عن الأسواق الجديدة او زيادة نصيبها من أسواق في البلد المضيف، وأقرت الدراسات التطبيقية بوجود علاقة موجبة بين معدل النمو الاقتصادي وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما تؤكده دراسة ( الأونكتاد) عن محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية لـ(42) دولة من الدول النامية، والتي بينت أهمية معدل النمو الاقتصادي بوصفه محدداً لجذب رؤوس الأموال الأجنبية. (42; p:6).

OP: يمثل نمو الانفتاح الاقتصادي، يتم استخراج قيمة الانفتاح الاقتصادي عن طريق حاصل جمع إجمالي

 الواردات والصادرات من السلع والخدمات مقسومة على إجمالي الناتج المحلي، توجد علاقة ايجابية بين

 حجم التجارة الخارجية وبالأخص بين الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالحجم المتزايد من التجارة

 الخارجية يعطي للشركات الأجنبية فرص كبيرة للتوزيع في مناطق جغرافية ذات نشاط متزايد في مجال

 التصدير والاستيراد وهذا يؤدي إلى تحقق عائد مرتفع. وتبين دراسة Hainaut Anderson لمجموعة من

 الدول النامية للمدة (1989-1994)، ان التجارة الخارجية وبالأخص الصادرات من أكثر المحددات التي

 لها تأثير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة .(39; p:23)

INF: معدل التضخم، التضخم هو الارتفاع المستمر والملموس في مستوى الأسعار ولفترة طويلة، ولمعدلات

 التضخم تأثير مباشر في سياسات التسعير وحجم الأرباح ثم حركة رأس المال وهذا يؤثر في تكاليف

 الإنتاج، فيؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى فساد المناخ الاستثماري، وأوضحت دراسة Ursorung

 Harms لـ(41) دولة من الدول النامية للمدة (1965-1970)، التأثير السلبي لمعدلات التضخم في جذب

 الاستثمارات الأجنبية المباشرة .(38; p:7)

G: نمو الإنفاق الحكومي، ويعد الإنفاق الحكومي من أهم أدوات السياسة المالية في دولة قطر.

L: نمو العمل، فيساهم العمل في النمو الاقتصادي كأحد عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية.

IF: نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

: نمو الاستثمارات الأجنبية المقدر.

**ثانياً: الطريقة الإحصائية المستخدمة.**

 قبل البدء بتحليل النتائج لابد لنا من إلقاء الضوء على الطريقة الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة وهي:

 **طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين:** **(Two Stage Least Squares) (2SLS)**

 تعطي طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية نتائج لمعلمات منظومة المعادلات الآنية تقديرات متحيزة وغير متسقة، وذلك لعدم توفر الفرض القائل بعدم ارتباط القيم المشاهدة للمتغير التفسيري ( المستقل) بالقيم المتتابعة للخطأ العشوائي (5; p:259)

أي ان 

لذا يتم استخدام طرائق أخرى لتقدير المعلمات حسب تشخيص كل معادلة من معادلات المنظومة تعطي هذه الطرائق تقديرات تتمتع بخصائص التقدير الجيد لمعلمات منظومة المعادلات الآنية.

**1. التشخيص (Identification)**

 اذ تم اختبار كل معادلة من معادلات المنظومة للحصول على مقدرات وحيدة (Unique Estimator) للمعلمات الهيكلية فتكون متسقة وغير متحيزة فيسمى هذا الاختبار بالتشخيص، ويمكن اختبار التشخيص من معرفة كل معادلة في منظومة المعادلات الآنية فيما إذا كانت قابلة للتشخيص أو غير مشخصة.

فالمعادلة غير مشخصة هي التي لا يوجد حل لتقدير معلماتها، فلا يمكن بلوغ قيم تقديرية للمعلمات الهيكلية، ويمكن بلوغ قيم تقديرية للمعلمات الهيكلية عندما تكون المعادلة مشخصة، فتكون المعادلات إما مشخصة تماماً (Just or Exact) اذ يمكن الحصول على قيم تقديرية وحيدة للمعلمات الهيكلية، أو معادلات تحمل صفة فوق التشخيص (Over Identified) فيمكن الحصول على أكثر من قيمة تقديرية واحدة للمعلمات الهيكلية (20; p:36)، ولمعرفة حالة التشخيص للمعادلة لابد من تحقيق شرطي التشخيص وهما كالآتي:

 (2; pp:472-473)

1. شرط الترتيب (Order Condition).

وهو يمثل الشرط الضروري Necessary Condition للتشخيص ولكنه ليس كافي للتشخيص، ويتحقق الشرط الضروري في أي معادلة من منظومة المعادلات الآنية على وفق الآتي:

 معادلة ذات تشخيص علوي ( فوق التشخيص) 

 معادلة مشخصة تماماً 

K: عدد المتغيرات الكلية في المنظومة (المتغيرات الداخلية والخارجية).

L: عدد المتغيرات في المعادلة المراد تشخيصها.

G: عدد المعادلات الكلي في المنظومة.

وتكون المعادلة تحت التشخيص عدا ذلك.

2. شرط الرتبة (Rank Condition)

ويطلق عليه أحياناً بالشرط الكافي Sufficient Condition للتشخيص، فهذا الشرط يؤكد شرط الترتيب، إذ ترتب جميع المعلمات الهيكلية بدلالة جميع متغيرات المنظومة بشكل مصفوفة، فيتم حذف معلمات المعادلة موضع الاختبار، بعد ذلك يتم تجزئة المصفوفة الناتجة إلى المصفوفات الجزئية ذات الدرجة (G-1)، فإذا كان على الأقل محدد واحد من المصفوفات الجزئية لا يساوي الصفر فتكون المعادلة مشخصة تماماً، أما إذا كانت جميع المصفوفات الجزئية ذات الدرجة (G-1) مساوية للصفر فالمعادلة تكون تحت درجة التشخيص.

**2. طريقة التقدير:**

 تعد هذه الطريقة الأكثر استخداماً في المجال التطبيقي، وهي من الطرائق المهمة في تقدير معادلة هيكلية منفردة في منظومة المعادلات الآنية أي تطبق لمعادلة واحدة من المنظومة في كل مرة. وهي امتداد لطريقة المربعات الصغرى غير المباشرة وطريقة المتغيرات الاداتية (IV)\*. تستخدم هذه فى تفسير النماذج او

المعادلات زائدة التعريف ،اذ تعانى النماذج ذات المعادلات الانية من وجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية

والخطأ العشوائى، لذا تحال هذه الطريقة إزالة هذه المشكلة عن طريق إيجاد متغير وسيط يستبدل به المتغير التفسيري المرتبط بالخطأ العشوائي ويسمى هذا المتغير بالمتغير الأداة Instrumental variable

على أن يتوفر فى هذا المتغير الوسيط الخصائص التالية : (4; p:565)

1. أن يكون المتغير الوسيط مرتبطا ارتباطاً قوياً مع المتغير التفسيري الأصلي .
2. أن يكون المتغير الوسيط غير مرتبط مع الخطأ العشوائي.

تعطي هذه الطريقة تقديرات غير متحيزة (Unbiased) ومتسقة (Consistent)، بالإضافة إلى أنها تعتبر الأبسط والأوسع انتشارا مما جعلها من أكثر الطرائق أهمية في القياس الاقتصادي (34; p:605-606)

سميت هذه الطريقة بذات المرحلتين، لأنها تمر بمرحلتين وهي كالآتي:

المرحلة الأولى: تتضمن تحديد المتغير الداخلي في المعادلة المراد تقدير معلماتها، وإيجاد لهذا المتغير الصيغة

المختزلة (Reduced Form) ثم استخدام طريقة(OLS) للحصول على القيم التقديرية للشكل المختزل.

أما المرحلة الثانية: القيام بإحلال القيم التقديرية بدل القيم الحقيقية للمتغيرات الداخلية في المعادلات الهيكلية، ثم استخدام مرة أخرى (OLS) لإيجاد المعلمات التقديرية للمعادلات الهيكلية لمنظومة المعادلات الآنية (35; p:361).

كما يمكن الحصول على مقدرات طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العامة(GLS) (Generalized Least Squares) ، فاذا كان لدينا منظومة المعادلات الآنية التالية:

 

 yi : يمثل متغير الاستجابة في المعادلة الأولى ( متجه عمودي لمشاهدات المتغير الداخلي).

Yi : تمثل مصفوفة لمتغيرات الاستجابة التفسيرية (Explanatory Dependent Variables)فتظهر متغيرات الاستجابة مع المتغيرات التفسيرية في الجهة اليمنى من المعادلات، وتكون ذات رتبة (N\*hi).

Xi : تمثل مصفوفة للمتغيرات التفسيرية المحددة مسبقاً (Explanatory Predetermined Variables)

وتكون ذات رتبة (N\* Qi).

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

\* للمزيد من التفاصيل انظر: أ. د وليد إسماعيل السيفو واخرون،2006. " مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي- التنبؤ والاختبارات القياسية من الدرجة الثانية"، الطبعة العربية الأولى، عمان، المملكة الأردنية.

iγ : متجه لمعلمات المتغيرات الداخلية.

iβ : متجه لمعلمات المتغيرات التفسيرية المحددة مسبقاً.

iε : متجه عمودي من الأخطاء العشوائية الهيكلية.

فتكتب المعادلة (3) وفق الصيغة التالية:

 

حيث أن:

 

وعند ضرب معادلة (4) بالمصفوفة  وكالاتي:



فالمعادلة (5) تمثل منظومة من (H) من المعادلات، والمتضمنة (ni) من المعلمات (δi) ، وبافتراض جميع المتغيرات التفسيرية المحددة مسبقاً متغيرات ثابتة، فتكون مصفوفة التغاير لمتجه الأخطاء  وفق الصيغة التالية:

 

حيث أن:

iiσ : تمثل الانحراف المعياري للأخطاء العشوائية.

وبتطبيق طريقة (GLS) على المعادلة (5) وكالاتي:



ثم نشتق مقدر طريقة (2SLS) وفق الصيغة التالية:



فمصفوفة التغاير لـ تكون وفق الصيغة التالية:



(2; p:518)

**خواص المربعات الصغرى ذات المرحلتين(Two Stage Least Squares) (2SLS)** (6; p:175)

1. تتميز مقدراتها بأنها متسقة ولكنها تكون متحيزة في العينات الصغيرة، ويميل هذا التحيز إلى التلاشي عند كبر حجم العينة.
2. تكون مقدرات طريقة (2SLS) أفضل بكثير من مقدرات طريقة (OLS) عند استخدام احصاءة Student الخاصة باختبار المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة.
3. يكون النموذج غير جيد عندما ترتبط المتغيرات الخارجية.

**ثالثاً: النتائج الإحصائية:**

 تم تحليل نتائج بيانات الدراسة بمستوياتها اللوغارتمية وكانت نتائج التحليل كالآتي:

**1. الإحصاءات الوصفية لبيانات الدراسة:**

يوضح الجدول (4) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج الدراسة للمدة (1989-2013).

جدول(4)

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| معدل التضخمINF | نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IF) | نمو الانفتاح الاقتصادي (OP) | نمو العمل (L) | نمو الإنفاق الحكومي (G) | النمو الاقتصادي (Y) | الإحصاءات الوصفية |
| 25 | 25 | 25 | 25 | 25 | 25 | عدد المشاھدات |
| 1.126 | 6.145 | -0.549 | 5.784 | 1.315 | 10.139 | المتوسط الحسابي |
| 2.715 | 9.192 | -0.157 | 6.801 | 3.914 | 12.167 | أعلى قيمة |
| -1.609 | 0.405 | -1.403 | 4.744 | -0.152 | 8.778 | أدنى قيمة |
| 0.922 | 2.334 | 0.421 | 0.529 | 1.547 | 1.211 | الانحراف المعياري |
| 4.292 | 1.676 | 3.729 | 0.104 | 3.776 | 2.689 | Jarque-Bera |
| 0.117 | 0.433 | 0.155 | 0.949 | 0.151 | 0.261 | الاحتمال |

الإحصاءات الوصفية لبيانات الدراسة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

نلاحظ من خلال جدول (6) ماياتي:

1. النمو الاقتصادي (Y) :

 بلغ متوسطه الحسابي (10.139) وانحرافه المعياري (1.211)، وبلغت أعلى قيمة له

 (12.167) وأدنى قيمة له (8.778).

1. نمو الإنفاق الحكومي (G):

 بلغ متوسطه الحسابي (1.315) وانحرافه المعياري (1.547)، وبلغت أعلى قيمة له (3.914)

 وأدنى قيمة له هي .( -0.152)

1. نمو العمل (L):

 بلغت أعلى قيمة له (6.801)، وأدنى قيمة (4.744)، وبلغ متوسطه الحسابي (5.784)

 وانحرافه المعياري (0.529).

1. نمو الانفتاح الاقتصادي (OP):

 بلغ متوسطه الحسابي (-0.549)، وانحرافه المعياري (0.421)، وبلغت أعلى قيمة له (-0.157) ،

 وأدنى قيمة له هي .( -1.403 )

1. نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IF):

 بلغت أعلى قيمة للاستثمارات الأجنبية (9.192) وأدنى قيمة لها (0.405) وبلغ المتوسط الحسابي6.145) )، والانحراف المعياري (2.334) .

1. معدل التضخم (INF):

 بلغ متوسطه الحسابي (1.126)، وانحرافه المعياري ((0.922، وبلغت أعلى قيمة له (2.715)،

 وأدنى قيمة له هي .( -1.609)

1. تشير نتائج اختبار Jarque-Bera الى قبول فرضية التوزيع الطبيعي لكل متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية (1%) و (5%) .

**ثانياً: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة:**

 تم اختبار التشخيص للنموذج فنتبين أن المعادلة الأولى مشخصة تشخيصاً علوياً والمعادلة الثانية فهي مشخصة تماماً، وبناءا عليه سنستخدم طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين Two Stage Least Square لحل المعادلات الآنية الخاصة بدراستنا، للحصول على أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة .(36; p:384)

المعادلة الأولى:





من ملاحظة نتائج التقدير للمعادلة الأولى وهي معادلات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بدلالة الانفتاح الاقتصادي ومعدل التضخم يتضح ما يلي:

1. إنَّ للتجارة الخارجية تأثير ايجابي وكبير في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة قطر عند مستوى معنوية (1%) و(5%) وهو ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، أي تؤدي الزيادة في التجارة الخارجية إلى ارتفاع في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وهذا يتفق مع الدراسة التي أجريت لمنظمة الأونكتاد .(41; p:9-96)
2. تشير التقديرات إلى أنّ معدل التضخم على الرغم من عدم معنويته الا انه ظهر سالباً وان الإشارة السالبة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، أي أنَّ ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض التدفقات في الاستثمارات الأجنبية المباشر والعكس صحيح.
3. نلاحظ ان النموذج ككل معنوي وبدرجة عالية وهذا ما تؤكده قيمة اختبار F عند مستوى معنوية (1%) و(5%).
4. نلاحظ ان النموذج ملائم للبيانات، إذ أنَّ معامل التحديد (R2) يفسر 74)%) التغيرات الإجمالية ويترك (%26) لمتغيرات أخرى لم تدخل في النموذج المقدر، وهذا ما يؤكده معامل التحديد المعدل .
5. تشير النتائج خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

المعادلة الثانية:

جدول (5)

نتائج التقدير لمعادلة النمو الاقتصادي

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| prob | t-Statistic | Coefficient ( β ) | Variable |
| 0.4704 | -0.735734 | -8.072029 | C |
| 0.0000 | 19.92975 | 1.118726 | G |
| 0.1699 | 1.423739 | 0.102816 | L |
| 0.0179 | 3.91706 | 0.691176 | OP |
| 0.0130 | 5.75550 | 1.683131 |  |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews





جدول (6)

المؤشرات الاحصائية لمعادلة النمو الاقتصادي

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| prob | F- Statistic | Durbin – Watson | Adjusted R- squared | R- squared (R2) |
| 0.0000 | 356.691 | 2.123 | 0. 893 | 0. 896 |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

 وتشير معادلة التقدير لمعدل النمو الاقتصادي بدلالة كل من نمو الإنفاق الحكومي ونمو قوة العمل ونمو الانفتاح الاقتصادي ونمو الاستثمار الأجنبي المباشر المقدر بالصيغة اللوغاريتمية الى الآتي:

1. يؤثر نمو الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي بشكل كبير ومعنوي، وان إشارته الموجبة تتفق من منطق النظرية الاقتصادية، أي كلما ازداد الإنفاق الحكومي وحدة واحدة سوف يؤدي هذا إلى زيادة في النمو الاقتصادي بمقدار 1.119)).
2. بالرغم من عدم معنوية قوة العمل إلا انه ذو تأثير في النمو الاقتصادي وهذا ما تؤكده الإشارة الموجبة، فكلما ازداد نمو العمل بمقدار وحدة واحدة ازداد النمو الاقتصادي بمقدار (0.103).
3. تدل النتائج أنّ لنمو الانفتاح الاقتصادي تأثير ايجابي ومعنوي في النمو الاقتصادي، وهو ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، أي عند زيادة وحدة واحدة من نمو التجارة الخارجية يؤدي ذلك الى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (0.691).
4. أنَّ للاستثمارات الأجنبية المباشرة دور معنوي ومؤثر في النمو الاقتصادي، وهو ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، فعند زيادة وحدة واحدة من نمو الاستثمارات الأجنبية سيؤدي ذلك الى زيادة في معدل النمو الاقتصادي بمقدار 1.683)).
5. وتشير النتائج الى معنوية النموذج ككل وبدرجة عالية وفق اختبار F الاحصائية عند مستوى معنوية (1%) و(5%).
6. ان معامل التحديد (R2) يفسر 89)%) من التغيرات الاجمالية مما يدل على ملائمة النموذج للبيانات، وهذا ما يؤكده معامل التحديد المعدل .
7. كما ان النتائج تشير خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

**رابعاً:الخاتمة والتوصيات:**

 هدفت الدراسة إلى تحديد مدى فائدة وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة وتقويم أدائها ودورها في نمو الناتج الوطني الإجمالي في دولة قطر خلال المدة (2013-1989).

 تم تحليل السلاسل الزمنية الخاصة بالدراسة الحالية باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي، والأسلوب الإحصائي القياسي لقياس أثر وعلاقة بعض المتغيرات الاقتصادية مثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الإنفاق الحكومي ونمو العمل ونمو الانفتاح الاقتصادي بوصفها متغيرات مفسرة على معدل النمو الاقتصاديY (الناتج الوطني الإجمالي) بوصفه متغيراً تابعاً بالاستناد إلى منطق النظرية الاقتصادية، وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2.S.L.S) لقياس هذه العلاقة.

 من خلال هذه الدراسة أمكن التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1. إنَّ لحجم السوق ومعدل الانفتاح الاقتصادي تأثيراً معنوياً على الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يتفق من منطق النظرية الاقتصادية فالزيادة في التجارة الخارجية يؤدي إلى ارتفاع في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
2. ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض التدفقات في الاستثمارات الأجنبية المباشر والعكس صحيح. وهذا يتفق من منطق النظرية الاقتصادية
3. اظهر نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر معنويته العالية وفق اختبار F الاحصائية، وملائمته لبيانات الدراسة وفق اختبار معامل التحديد ((R2
4. يمارس الإنفاق الحكومي تأثيراً معنوياً على النمو الاقتصادي، وهو ما يتفق من منطق النظرية الاقتصادية.
5. كما أنّ للاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً معنوياً ومؤثراً في النمو الاقتصادي، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.
6. دل نموذج النمو الاقتصادي على المعنوية العالية وفق اختبار F الإحصائية، وملائمته لبيانات الدراسة بدرجة عالية وفق اختبار معامل التحديد ((R2 واختبار معامل التحديد المعدل . كما أنَّ النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

لذا نوصي بما يأي:

1. الاهتمام المتواصل بدعم قطاع التجارة الخارجية وخاصة قطاع التصدير وذلك لاستقطاب التدفقات لأكبر استثمارات أجنبية مباشرة.
2. دعم الصناعات التصديرية ذات الكثافة العمالية، فهذا يؤدي بدوره الى زيادة الطاقة التصديرية ويوفر فرص العمل للمواطنين كما انه يقلل من الاستيرادات.
3. الالتزام بسياسة واضحة وطويلة المدى بشأن تشجيع الاستثمارات الأجنبية، لتفادي التذبذبات الكبيرة التي شهدت الاستثمارات الأجنبية في بعض دول الخليج العربي خلال الفترة السابقة.
4. - العمل على توضيح الإجراءات والفرص الاستثمارية في دولة قطر عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات الدولية، وإنشاء مكاتب فرعية للهيئة العامة للاستثمار في الدول ذات الشركات العالمية الكبرى.
5. الاهتمام المتواصل في إيجاد المناخ الاستثماري الملائم لجذب رؤوس الأموال الخارجية والتي بدورها توفر التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية.
6. فتح التسهيلات إمام المستثمرين الأجانب في كافة القطاعات الاقتصادية خاصةً المشاريع المرتبطة بالبنية التحتية نظراً للقدرة التقنية والإدارية والمالية التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي. ولان ذلك يسهم في زيادة معدل النمو للاقتصاد القطري .

**المراجع:**

**اولاً: المراجع العربية:**

- **الكتب:**

1. ابو قحف، عبد السلام،1998 . " ادارة الاعمال الدولية"، ط2، دار الإشعاع، الإسكندرية.
2. الجبوري، شلال حبيب وعبد، صلاح حمزة،2000 . " تحليل متعدد المتغيرات"، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، العراق.
3. السيفو، وليد اسماعيل واخرون،2006 . " مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي- التنبؤ والاختبارات القياسية من الدرجة الثانية"، الطبعة العربية الاولى، عمان، المملكة الاردنية.
4. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر،2000 . "الاقتصاد القياسى بين النظرية والتطبيق" ، الاسكندرية، الدار الجامعية، ، ط2 .
5. كاظم، أموري هادي،" .2005 مقدمة في القياس الاقتصادي"، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة الموصل، العراق.
6. محمد، شيخي،2012 . " طرق الاقتصاد القياسي – محاضرات وتطبيقات "، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

**- الدوريات:**

1. الأسرج ، حسين عبد المطلب،2005 ." سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية "، رسائل بنك الكويت الصناعي ، العدد83 .
2. بو خاري، عبد الحميد،2012 . " واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية"، مجلة الباحث، العدد 10، الجزائر.
3. الحطيب، حازم بدر،2000 . " أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد4،الأردن.
4. الطعان، حاتم فارس ، .2007" الاستثمار اهدافه ودوافعه " ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الرابع عشر
5. .عمر، دنيا احمد،2007 . " اثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة"، تنمية الرافدين ، جامعة الموصل، العراق.
6. الفارسي، عيسى محمد و الشحومي، سليمان سالم،2006 . " البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي"، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى – تحت شعار نحو مناخ استثماري أفضل، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.
7. الكواز، سعد محمود و العبادي، عمر غازي،2007 . " مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية"، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ( ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة)، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن.
8. لبني، عدنان غانم و المسيبلي، حسين صلاح، (2003). " دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية ( في الجمهورية اليمنية)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19 ، العدد الثاني.
9. مسعداوي، يوسف،2008 . " تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لحالات بعض الدول العربية "، ابحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث.

**- الرسائل والاطاريح:**

1. الخشمان، هيثم،" .( 2006 ) إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح حالة الأردن( "(2004- 1970، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.
2. الزهراني، بندر بن سالم ،2004 . "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية للفترة 1970- 2000 "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
3. العيد، بيوض محمد، 2011 . " تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية – دراسة مقارنة : تونس، الجزائر ، المغرب "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبة.
4. قويدري، كريمة،2011. " الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
5. الهاشمي، مزاحم محمد يحيى،1988 . " بناء نموذج قياسي للقطاع الزراعي في العراق"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
* **النشرات والتقارير الاحصائية**:
1. بنك قطر الدولي ، النشرة الاقتصادية لدول الخليج،2011. " الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الخليج".
2. البنك الدولي ,منظمة العمل الدولية ,المؤشرات الرئيسية لقاعدة بيانات سوق العمل بالنسبة لبيانات قوة العمل من (1989-2013).
3. صندوق النقد الدولي, البنك المركزي القطري, الاتحاد العربي للكهرباء.
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية, قطاع الزراعة و الثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام2008
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،2012 . " جهات الترويج للاستثمار في الدول العربية الواقع والتحديات "، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الثالث، السنة الثلاثون.
6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بالنسبة لبيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولة قطر للمدة (1982-2013) .
7. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،2012 . " بيئة اداء الاعمال في الدول العربية لعام2013 " ، السنة الثلاثون ، العدد الرابع.
8. وزارة التخطيط، جهاز الاحصاء في قطر، مسح الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر 2008-2009.
9. وزارة التخطيط التنموي والاحصاء, نافذة على الاحصاءات الاقتصادية لدولة قطر, العدد السادس, الفصل الثالث, (2013-2014), صفحات مختلفة.
* **شبكة الانترنت:**
1. منظمة الأمم المتحدة، مجلس التجارة UNCTAD تقرير الاستثمار العالمي 2001 . وعلى الموقع: File: // UNCTAD Press Release htm
2. النشرة الاقتصادية لدول الخليج،2011 . وعلى الموقع:[www.kuwait.nbk.com](http://www.kuwait.nbk.com/)
3. جريدة الاقتصادية، 2010 . "الاستثمار الأجنبي يتطلع إلى مزيد من التسهيلات في الخليج، العدد6151. وعلى الموقع:

 <http://www.aleqt.com/2010/08/14/article_429521.html>

**- المراجع الانكليزية:**

**- الكتب:**

33- Gilles y Bertin: que sais-je- L, "investissement international. imprimerie I despresses universitaires de France janvier .

34- Gujarati, D. N. 1988; "Basic Econometrics" , McGraw - Hill Book Company, New York.

35- Intriligator,M. D. &Bodkin,R. G. &Hsiao,C. 1996;"Econometr-ics Models, Techniques and Applications", Prentice Hall.

36- Koutsoyiannis, 1977. "Theory of Econometrics", Second Edition, the Macmillan PressLtd, London.

**- الدوريات**

37- Mishra, Deepak, 2001. " Inflow Private Capital and Growth, Finance and Development, Vo 138, N 2.

38- Nauro F. Philip Harms and Henrich W. Urspring, 2002. "Do Civil and Political Repression Really Boost Foreign DI", Journal of Development Economics, vol. 70, No. 4.

**- التقارير الاحصائية ومواقع الانترنيت**

39- P.S. Andersen and P. Hainaut, “Foreign Direct Investment and Employment in the Industrial Countries,” www.bis.org/pobl/ work61.htu1998.

40- OCDE , 1983. "Definitions de rdeference detailles des investissements internationaux".

41- UNCTAD/DTCI, UN,1996. "The Nature of Transnational Corporations", Journal of Transnational Corporations, vol. 1, No. 2, New York.

42-UNCTAD, 2000. " World Investment Report 1999" , UN, New York, USA.

43- Albuquerque, Rui, Loayza Norman & Serven, Luis 2003. “World Market Integration Through the Lens of the Foreign Direct Investors,”

[www.ideas.repec.org/p/work/wbrwps/3060.htm](http://www.ideas.repec.org/p/work/wbrwps/3060.htm).

44- Tcha, Moon Joong, 2000. “A Note on Australia’s Inward and Outward Direct Foreign Investment,” www.balckwell-senergy.com/ link/doi.

 45-www.mbt.gov.qa/Arabic/ForeignInvestor/Pages/BusinessFacilitations.aspx